

الملخص

الطبيعة القانونية لحكم التحكيم وآثاره وطرق الطعن فيه وفقاً لقانون التحكيم الأردني المعدل رقم (16) لسنة 2018 ليلى العطيّات جامعة الزيتونة الأردنية، 2020

تعالج هذه الدراسة موضوع حكم التحكيم وطبيعته القانونية وآثاره وطرق الطعن به وفقاً لقانون التحكيم الأردني المعدل رقم (16) لسنة 2018. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الطبيعة القانونية لحكم التحكيم وفقاً للقانون التحكيم الأردني رقم 16 لسنة 2018، وتحديد صور بطلان حكم التحكيم وطرق الطعن به وفقاً للقانون التحكيم الأردني رقم 16 لسنة 2018، والتعرف على الآثار المترتبة على حكم التحكيم. واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الباحثة إلى نتائج كان من أهمها: أن موقف القضاء الأردني يتأرجح أحياناً بين نظرية التعاقدية والنظريات القضائية لأن أحكامه لم تحدد اتجاهها محددًا عند شرح طبيعة القانونية لقرارات التحكيم، إن القانون التحكيم الأردني نص صراحة على التزام هيئة التحكيم بتسليم الأطراف النزاع نسخة عن الحكم الفاصل في النزاع خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، أن محكمة التمييز كجهة رقابية هي المحكمة المختصة بالنظر في قضايا التحكيم حسب القانون التحكيم الأردني المعدل رقم 16 لسنة 2018، جعل المشرع الأردني دعوى بطلان حكم التحكيم دعوى أصلية والطريق الحصري والوحيد لمراجعة أحكام على عكس بعض التشريعات العربية التي أخذت بطرق الطعن العادية أو غير العادية للطعن بأحكام التحكيم الصادر عن هيئات التحكيم. وبناء على النتائج السابقة أوصت الباحثة بتوصيات من أهمها: أوصي المشرع الأردني أن يجيز الطعن على الحكم الصادر في التحكيم بطرق الطعن العادية وغير العادية أسوة بالتشريعات الأخرى.